تظاهرات مؤيدة لبشار الاسد في مدينة دمشق

هجوم سوري على وكالات الأمم المتحدة

□ دمشق / CNN

واصل نظام الرئيس السوري، بشار الأسد، توجيه الانتقادات والاتهامات للمنظمات الدولية التي أدانت "حملة القمع"، التي تتعرض لها المعارضة في سوريا، حيث شن هجوماً "مزدوجاً"، خلال الساعات القليلة الماضية، على اثنين من كبرى الوكالات التابعة للأمم المتحدة.

ففي رسالة وجهتها وزارة الخارجية إلى المفوضة السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، أعلنت سوريا رفضها للتصريحات التي أدلت بها المفوضة الأممية، نافي بيلاي، أواخر مارس/ آذار الماضي، حول توافر أدلة كافية لتقديم الرئيس بشار الأسد إلى المحكمة الجنائية الدولية، بتهم ارتكاب "جرائم ضد الإنسانية."

وقالت الخارجية السورية، بحسب ما نقلت وكالة الأنباء الرسمية "سانا" الجمعة، إن تصريحات بيلاي "يبدو من خلالها أن المفوضة نسيت عملها كمفوضة لحقوق الإنسان، وانتقلت لتولي مهمة المدعي العام، ضد الدول التي تختار استهدافها الدول الغربية."

وقالت: "في الوقت الذي كان من المفترض فيه أن تتحمل المفوضة مسؤولية المنصب الذي تتولاه، والحديث بصدق عما يجري في سوريا من انتهاكات لحقوق الإنسان، تقوم بها المجموعات الإرهابية المسلحة، اختارت المفوضة جمع الأكاذيب والادعاءات وترويجها على أنها حقائق دون التأكد من مصداقيتها." وتابعت دمشق، في رسالتها إلى مفوضة حقوق الإنسان، إنه "لأمر مثير للتعجب استخدامها (بيلاي) لموارد الأمم المتحدة المالية والبشرية، للتحرك ضد سوريا، مستندة إلى أكاذيب، ومطالبة بمسائل تقع خارج نطاق ولايتها بالكامل."

وذكرت الوزارة أن "انحياز المفوضة ضد سوريا لم يعد خافيا، فهي ما تزال تغمض عينيها عن الإرهاب الذي يتعرض له الشعب السوري، على يد المجموعات الإرهابية المسلحة، المدعومة والممولة من الخارج، كما أنها تتجاهل الأدلة الكثيرة التي ترد إليها كل يوم، حول ارتكاب المجموعات الإرهابية المسلحة لجرائم ضد الإنسانية."

ولفتت الرسالة إلى أن المفوضية الأممية "لم تقل أي كلمة بحق ٦١٤٣ مواطناً سورياً، مدنياً وعسكرياً ونساءً وأطفالاً، قتلوا على يد المجموعات الإرهابية المسلحة، وفي تعرض ١٥٩٠ مواطناً للخطف، ما يزال مصير ما يزيد على ثلثيهم مجهولاً"، ويُعتقد أنها المرة الأولى التي يعلن فيها نظام الأسد تقديراته لعدد الضحايا.

وقالت الوزارة في رسالتها: "لقد كان الأجدر بالمفوضة الالتزام بولايتها، والتزام النزاهة والمهنية والحياد والموضوعية، لربما كانت بذلك قد ساهمت في عدم تشجيع المجموعات الإرهابية على عملها، ولربما ساهمت في منع سقوط عدد من الشهداء السوريين، ضحايا المجموعات المسلحة."

وذكرت أن "لجنة التحقيق الدولية، التي أدعت المفوضة أنها استندت في تصريحاتها إليها، أكدت عدم وجود بديل من الحوار.. الحوار الوطني الشامل، الذي يجمع كل الأطراف السورية، لدعم تحقيق الإصلاحات، بعيداً عن العنف، وهو ما دعت له سوريا منذ بداية الأزمة، وتم رفضه من مجموعات معارضة بتحريض من الخارج."

إلى ذلك، شن مندوب سوريا لدى الأمم المتحدة، بشار الجعفري، هجوماً حاداً على الجمعية العامة للمنظمة الدولية، طال أطرافاً أخرى، منها السعودية وقطر وتركيا.

واتهم الجعفري رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، المندوب القطري ناصر عبد العزيز النصر، بأنه طلب قطع البث التلفزيوني، وخروج وسائل الإعلام من جلسة الجمعية العامة الخميس، عند بدء مداخلته، "لمنع وصول صوت سوريا إلى الرأي العام، رغم أن الجلسة كانت مفتوحة لجميع وسائل الإعلام المعتمدة في الأمم المتحدة."

وكان رئيس الجمعية العامة قد دعا المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية، كوفي عنان، لتقديم إفادة أمام الجمعية العامة، في اجتماع غير رسمي الخميس، حضره أمين عام الأمم المتحدة، بان كي مون، بحسب ما ذكرت إذاعة الأمم المتحدة الجمعة.

وفي أعقاب الاجتماع، عقد المندوب السوري مؤتمراً صحفياً كال فيه الانتقادات إلى النصر، متهماً إياه بأنه "انتهك كافة أنواع القواعد والإجراءات المتعلقة بالآليات المتفق عليها من قبل المجتمع الدولي، حول كيفية العمل في الجمعية العامة."

وقال الجعفري: "لم يتشاور رئيس الجمعية العامة مع الحكومة السورية مسبقا، قبل هذا الاجتماع، وهذا هو الانتهاك الأول."

وتابع أنه "انتهك" أيضاً التزامه بصفته رئيساً للجمعية العامة، "عندما قطع التغطية الإعلامية للاجتماع، على الرغم من حقيقة أنه، وكما تعلمون جميعاً، قد بعث لكافة المراسلين عن طريق المتحدثة باسمه، برسالة يخطركم فيها جميعاً بأن الاجتماع مفتوح أمام وسائل الإعلام والمراسلين، فضلاً عن تلفزيون الأمم المتحدة والبث الشبكي."

وأضاف أن "الانتهاك الثالث لرئيس الجمعية العامة، أنه قد نظم مسبقاً اجتماعاً مفتعلاً لتشويه سمعة سوريا، من خلال تنسيق جلسة لم يتحدث فيها سوى السفير السعودي، إضافة إلى كوفي عنان، وكما لو كان هذا الاجتماع قد عقد لإفساح المجال حصرياً لوجهة النظر القطرية، عبر رئيس الجمعية العامة نفسه، والسفير السعودي."

أما "الانتهاك الرابع"، الذي أشار إليه السفير السوري، فيرتبط بالطريقة التي أدار رئيس الجمعية العامة بها الجلسة، مشيراً إلى أنه "تجاهل وتغاضى" بطريقة، وصفها بـ"السخيفة"، الطلب المتكرر للجعفري لأخذ الكلمة. و"الانتهاك الخامس"، والذي وصفه بـ"الأهم" في رأيه، فهو عندما طلب منه أن يطالب أعضاء الاجتماع بالصمت لدقيقة على أرواح جميع الضحايا الذين سقطوا في سوريا حتى الآن، فلم يكتف رئيس الجمعية العامة برفض الطلب وتجاهله فحسب، بل إنه تحاشى الإجابة بشكل ملائم على الطلب السوري.

وفسر الجعفري ذلك بأنه يعني أن الهدف من الاجتماع بالنسبة له كان "كيفية تشويه سمعة سوريا"، وليس المساعدة على وقف العنف فيها، وإنهاء الاضطرابات في بعض البؤر الساخنة.كما انتقد السفير السوري قطر والسعودية وتركيا، وقال إنهم طلبوا من المعارضة السورية في الخارج عدم الانخراط في الحوار الوطني، وعدم إلقاء السلاح، وزودوهم بالمساعدة المالية والعسكرية، بل وقالوا لأعضاء ما يسمى بـ"الجيش السوري الحر"، إنهم سيزودونهم بروواتب شهرية.

وتساءل الجعفري عن الهدف من عقد اجتماع اسطنبول، بعد أسبوع من إعلان الحكومة السورية الموافقة على خطة "النقاط الست"، التي طرحها عنان.

في الحدث

■ حازم مبيضين

دمشق والعاشر من نيسان

يقف النظام السوري هذه الأيام أمام استحقاق العاشر من نيسان، وهو الموعد المحدد لانتهاء المهلة الممنوحة له لوقف القتال، وسحب القوات من المناطق السكنية، في وقت يرى فيه أمين عام الأمم المتحدة أن العنف مازال مستمراً، وبشكل يبعث على القلق، وفي ظل تعهد من المبعوث الدولي كوفي عنان، بالسعي لإنهاء عمليات قوات المعارضة في غضون يومين من اتخاذ القوات الحكومية الخطوة الأولى بوقف القتال، وللتأكيد على احترام الموعد هدد مجلس الأمن الدولي باتخاذ خطوات أخرى، لم يحددها، إن لم تلتزم دمشق بالمهلة، التي دعا عنان إلى متابعتها وموافاته بتفاصيل الالتزام بها، وبالرغم من أن روسيا والصين أكدتا استمرار معارضتها لأي محاولات لفرض عقوبات على سوريا، فإن المجلس الأممي حذر من أنه سيدرس خطوات أخرى بما يلائم الوضع.

في مواجهة هذا التحذير والتهديد، تطلع دمشق بتفسيرها للموعد، وترى أن إتمام انسحاب الجيش من المدن ليس مرتبطاً بمهلة زمنية، وأن موعد العاشر من نيسان يرتبط بمدى التزام الأطراف الأخرى بتنفيذ الخطة، ويبدو أننا هنا أمام تفسيرات مختلفة، فدمشق تنفي وجود موعد أو مهلة لإتمام الانسحاب العسكري من البلدات والمدن، وأن الموعد الذي يتحدث عنه العالم مرتبط بعملية بدء الانسحاب لوحدات من الجيش، وليس انتهاء عمليات الانسحاب، وهو بذلك لا يعد مهلة بحد ذاته، وهنا نجد أنفسنا بانتظار الاتفاق الذي يجري التفاوض حوله، بشأن بروتوكول التعاون الخاص بتنظيم مهمة نشر المراقبين في سوريا، مع توقع تباين الفهم حول تحركات المراقبين مستقبلاً، وإذا ما كان واجباً أن تتم بالتنسيق مع الجانب السوري الذي يتولى حمايتهم.قبل الوصول إلى الموعد بأيام، أعلن المبعوث الدولي كوفي عنان، أنه يجب على الرئيس السوري القيام بعمل أكبر بكثير وبشكل ملح، وأنه يلزم القيام بخطوات فورية يمكن التحقق منها، لإكمال تطبيق الالتزامات في الأيام الحاسمة المقبلة، وهو بذلك يرد على إبلاغ الحكومة السورية له انها بدأت في الانسحاب الجزئي من بعض المدن، التي شهدت انخفاضاً في أعمال العنف التي تتهم بها معارضيها، لكن عنان يرد بأن العنف لا يزال متواصلاً، وهناك تقارير يومية عن مستويات مقلقة من الضحايا وغيرها من الانتهاكات، وهو في مواجهة رسالته للنظام يؤكد أن جماعات المعارضة، التي تحدث معها فريقه، التزمت بالدعوة إلى وقف، العنف فور تطبيق الحكومة السورية لالتزاماتها بشكل واضح.عواصم صنع القرار لا تبدو متفائلة بسير الأحداث إلى الأفضل في الشأن السوري، وباريس التي اخذت على عاتقها شن أقسى الهجمات الإعلامية ضد نظام البعث السوري، تعود اليوم لتؤكد تشاؤمها، وهي إذ تتهم الأسد بخداع المجتمع الدولي، فانها ترى أن مسار الأمور لا يوحي بأن مهمة عنان ستضع حداً للقتال في سوريا، حيث أن الرئيس السوري يتظاهر بقبوله خطة عنان، في حين يواصل استخدام القوة ضد شعبه في آن معاً، وواشنطن من جانبها تبدي عدم ثقتها بالأسد، ومعهما كل سياسيي الغرب، باستثناء روسيا، ومعهم أيضاً المجلس الوطني السوري المعارض، المتشكك بالتزام دمشق بخطة عنان، ومع كل هؤلاء عواصم فاعلة ووازنة في عالمنا العربي. نحن إذاً إزاء موعد يحمل الكثير من الاستحقاقات، التي يجب على دمشق التنبه إلى أن عدم الوفاء بها، سيجر البلاد إلى حالة أسوأ من القائمة اليوم، على ما فيها من سوء وقبح، كما أن على المعارضة، وخصوصاً معارضة الخارج، النزول عن الشجرة التي صعدت إلى أعلى ما فيها، على أمل أن التدخل الخارجي سيتكفل بإنزالها من هناك إلى كرسي السلطة، فالشعب السوري دفع أثماناً باهظة وهو يستحق الوصول إلى نتائج تتناسب مع كل تلك التضحيات.سلام على سوريا والسوريين قبل العاشر من نيسان وبعد ذلك الموعد.

كوريا الشمالية تهدد بـ"حرب" حال اعتراض قمرها الصناعي

□ بيونج يانج /أ.ش.أ

صعّد الزعيم الكوري الشمالي كيم يونج أون من لهجة الخطاب العسكري لنظامه، حيث هددت بيونج يانج بالرد على أي دولة تعترض الصاروخ الكوري الشمالي الناقل أو بجمع حطامه.

وذكرت وكالة أنباء "يونهاب" الكورية الجنوبية، امس الجمعة، أن كوريا الشمالية تعهدت بإطلاق الصاروخ خلال الفترة ما بين ١٢ إلى ١٦ إبريل لوضع قمر صناعي لمراقبة الكرة الأرضية في مداره، في خطوة فسرت على نطاق واسع كذريعة لإخفاء اختبار لتكنولوجيا الصواريخ الباليستية المحظورة.

وحذرت لجنة التوحيد السلمي لكوريا في بيونج يانج من أن اعتراض القمر الصناعي سيكون "عملا حربيا"، وسوف يتسبب في كارثة هائلة، موضحة أن كل من "اعترض القمر الصناعي أو جمع حطامه سوف يلقى عقابا فوريا، حازما وبلا رحمة" من الشمال.

وجاء هذا التحذير بعد أيام من إعلان كوريا الجنوبية أنها سوف تتخذ تدابير رصد من أجل اعتراض الصاروخ الناقل في حال انحرافه بعيدا عن مساره، كما أصدرت اليابان أوامر إلى قواتها بإسقاط الصاروخ، إذا كانت هناك مخاوف من سقوطه أو أجزاء منه على اليابان.

ويأتي التهديد الكوري الشمالي بعد أن تعهدت كوريا الجنوبية بأنها ستهاجم بيونج يانج كرد انتقامي في حال ما قامت الدولة الشيوعية بضرب سول.

يشار إلى أن كوريا الشمالية أعلنت أنها اختارت مسارا آمنا لرحلة قمرها الصناعي لضمان عدم تأثير حطام الصاروخ الناقل على الدول المجاورة، خلال رحلته إلى الفضاء.

مستشار البشير: لا خلافات داخل الحزب الحاكم.. وزواج الرئيس "شائعة"

□ الخرطوم /أ. ش. أ

أكد مستشار الرئيس السوداني، الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل تماسك صفوف قيادات حزب "المؤتمر الوطني" الحاكم والتزام الجميع ببرامج الحزب السياسية والاقتصادية، نافيا بشدة وجود أي خلافات على أي مستوى من مستويات الحزب.وقال إسماعيل، في تصريح نشرتها صحيفة (الرائد) السودانية، الخميس، على موقعها الإلكتروني، إن قيادة الحزب تدير نشاطه السياسي وفق شفافية عالية ومساحات واسعة للتشاور الحر والمفتوح الذي يسمح لكل الآراء والاتجاهات بالتعبير عن نفسها، على أن يسود قرار المؤسسات ويمضي.

وفى إجابته عن سؤال، نفى إسماعيل ما تردد من شائعات زعمت أن الرئيس عمر البشير قد عقد قرانه بإحدى المدن، وأكد "أن الخبر عار تماما عن الصحة"، قائلا "إن ما تم تداوله في هذا الشأن محض تسريبات خاطئة".

وأكد مستشار الرئيس السوداني أن التحديات التي تواجه البلاد والمنعطفات التي تشهدها أغرت بعض الجهات بنشر الشائعات بغرض زرع الفتنة والتشكيك التي وصفها بافتراءات كاذبة، مؤكدا أن المؤتمر الوطني لن تهزه المخططات الشريرة عن المضي قدما في مشروعه، منوها إلى أن الحزب يراهن على الشعب السوداني الذي إليه يكون الاحتكام وعنده القول الفصل" حسب تعبير.

بعد أكثر من ١٠ أعوام.. العقل المدبر لأحداث١١ أيلول يواجه الإعدام

□ جنيف /ا. ف. ب

قالت صحيفة الواشنطن بوست إن خالد شيخ محمد، العقل المدبر لأحداث ١١ سبتمبر، يواجه محاكمة عسكرية بعد مرور أكثر من ١٠ أعوام على تلك الأحداث التي هزت العالم.

وأوضحت الصحيفة أن شيخ محمد وأربعة آخرين من أعضاء تنظيم القاعدة تمت الموافقة على محاكمتهم أمام محكمة عسكرية خاصة في جوانتانامو، من قبل أحد كبار مسؤولي البنتاجون الذي أكد أيضا على أنهم سيواجهون حكماً بالإعدام فى حال إدانتهم.

وكان الرجال الخمسة قد تم نقلهم من سجون سرية إلى جوانتانامو عام ٢٠٠٦، وبعد تولي الرئيس باراك أوباما منصبه، قامت إدارته بنقلهم لمحاكمتهم أمام محكمة مدنية في نيويورك، وبعد المعارضة الشرسة من الكونجرس والسلطات المحلية، تم التخلي عن تلك الخطة لتتم محاكمتهم عسكريا في جوانتانامو.

وبعد كل التأجيلات والتحولات، يبدو الآن أن الخمسة سيتم اتهامهم في جوانتانامو بكوبا الشهر المقبل، على أن تبدأ محاكمتهم فورا.

وإلى جانب شيخ محمد، هناك علي عبد العزيز علي، باكستاني الجنسية، وابن شقيقة محمد، ورمزي بن شيبة، ووليد بن عطاش يمنيين، ومصطفى الحوصاوي.

إسرائيل تتوعد مصر بعد هجوم صاروخي على إيلات

□ تل ابيب / CNN

نفت مصادر حكومية مصرية، "المزاعم" الإسرائيلية بأن الصواريخ التي ضربت مدينة "إيلات" مؤخراً، قد أطلقت من سيناء، في الوقت الذي توعدت فيه الحكومة والجيش الإسرائيليين بـ"استهداف" من أسمتهم بـ"الإرهابيين، ومن يقف وراءهم."

وأكد محافظ شمال سيناء، اللواء عبد الوهاب مبروك، عدم إطلاق أية صواريخ من داخل الأراضي المصرية باتجاه مدينة "إيلات"، الواقعة على ساحل البحر الأحمر بجنوب الدولة العبرية، ووصف ما جاء في تقارير عدد من وسائل الإعلام الإسرائيلية بأنها "مزاعم لا أساس لها من الصحة."

وذكرت وكالة أنباء الشرق الأوسط، بحسب ما أورد موقع "أخبار مصر"، أن محافظ شمال سيناء جدد التأكيد على عدم وجود أي "عناصر إرهابية" في سيناء، لافتاً إلى أن "الحدود مع إسرائيل مؤمنة تماماً"، وأن هناك متابعات أمنية مستمرة على طول الحدود من رفح شمالاً، وحتى طابا جنوباً.

ونقلت وكالة الأنباء الرسمية عن "مصدر مسؤول بجنوب سيناء"، نفيه إطلاق صواريخ علي ميناء "إيلات" الإسرائيلي، من جهة الحدود المصرية، مضيفاً أن "هذه الصواريخ يصدر عنها وهج شديد، يتبعها لهب، مما يجعل أي شخص يتمكن من رؤيتها بالعين المجردة، وهذا ما لم يحدث، فلم يره أحد."

وأوضح المصدر، الذي لم تكشف الوكالة عن هويته، أن وسائل الاستشعار الحديثة، والأقمار الصناعية، يمكنها معرفة مصدر هذه الصواريخ بسهولة، مشيراً إلي أن الحدود المصرية الإسرائيلية "مؤمنة بدوريات مكثفة، بالإضافة إلي تأمين الدروب الجبلية بها."

من جانبه، عقب رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، على حادث إطلاق صاروخين باتجاه مدينة "إيلات" مساء الأربعاء، بالقول إن "إسرائيل تحذر منذ فترة طويلة، من تحول شبه جزيرة سيناء إلى منطقة انطلاق لارتكاب اعتداءات إرهابية ضد مواطنين إسرائيليين."

وأكد نتنياهو، في تصريحات أوردتها الإذاعة الإسرائيلية، أن "إسرائيل ستستهدف الإرهابيين ومن يقف وراءهم"، مشيراً إلى أن عملية بناء السياج الأمني، على الحدود الإسرائيلية المصرية، "تتقدم بسرعة"، غير أنه شدد على أن "هذا السياج لا يوقف الصواريخ."

كما أكد نتنياهو على "ضرورة الاستمرار في محاربة الإرهاب، مع الأخذ بالحسبان ثمن العمل وثمن الامتناع عن العمل، وكذلك ضرورة حشد دعم المجتمع الدولي لنشاطات مكافحة الإرهاب."

إلى ذلك، وصف وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، إطلاق صاروخين على إيلات بأنه "حادث خطير"، مشيراً إلى أن الدوائر الأمنية تتحقق من ملابسات هذا الحادث، و"عندما تتبين لها حقيقة ما حدث، ستقرر إسرائيل كيف ستعمل."

وكذلك، حمّل رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، الجنرال بني غانتس، ما وصفها بـ"منظمات الإرهاب العاملة في سيناء"، مسؤولية "الاعتداء الصاروخي" الليلة قبل الماضية على مدينة إيلات، مؤكداً أن "إسرائيل تنظر إلى هذا الاعتداء بخطورة متناهية."

وأضاف رئيس الأركان أن "جيش الدفاع مستعد لمواجهة تشكيلة واسعة ومتنوعة من التهديدات"، مؤكداً أن "الذراع الطويلة لإسرائيل ستطال، في نهاية المطاف، كل من تسوّل له نفسه إيذاء مواطنيها، وأبناء الشعب اليهودي." وفي السياق نفسه، قال رئيس هيئة الاستخبارات بالجيش الإسرائيلي، الميجور جنرال أفيف كوخافي، إنه تم خلال الشهرين الماضيين اكتشاف أكثر من ١٠ "بنى تحتية للإرهاب" في شبه جزيرة سيناء، مشيراً إلى أنه "تم إحباط الاعتداءات المخططة."

وبينما قال كوخافي إن "منظمات الإرهاب تكثف نشاطاتها في سيناء"، فقد اعتبر أن "منطقة الشرق الأوسط تغير وجهها تماما، الأمر الذي أدى إلى زيادة المخاطر على إسرائيل، على المديين القصير والبعيد على حد سواء."

وذكر أن "الاعتداء الأخير على إيلات، هو من علامات التغييرات التي تشهدها المنطقة"، مؤكداً أنه "يتوجب على إسرائيل تهيئة نفسها لمواجهة التهديدات الجديدة، ولحالة عدم الاستقرار التي ستتصف بها المنطقة، خلال السنوات المقبلة.